السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

15 | 1

الخميس 21 أيار 2015 ـ الموافق 3 شعبان 1436 هـ ـ العدد 13074

AS-SAFIR Arabic political daily - May 21, 2015 N° 13074

البطالة والهجرة، الجزء الثالث من بحث «العدالة الاجتماعية والانتفاضات العربية». والمصريون بمواجهة تلوث المياه: «سمٍّ الله واشرب عالبركة». و«نص غير شخصي» عن الحرب في اليمن.

2

مصر بين الدولة والنظام السياسي، لماذا تُؤجل مثلا الانتخابات النيابية في مصر، ومعها توضيح معالم النظام «الجديد». ومسارات الهاربين من الجحيم في سوريا: شهادة.

3

الأمراء لا يموتون في الحروب: مليون ريال سعودي لكل جندي. و«في بألف كلمة» أحكام الإعدام الجديدة بالجملة في مصر، والإعدامات الفعلية، كما «تنبأت» بها ملصقات الأفلام!

4

في علمانيتنا الناقصة

أعاد الربيع العربي طرح سؤال العلاقة بين الدين والدولة، السؤال الذي كان محور نقاشات الانتلجنسيا الصاعدة والمصلحين الإسلاميين في «زمن النهضة» نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولكن إذا كان المحفز الأساسي لهذا النقاش حينذاك هو الانتقال من عصر السلطنة إلى عصر «الدولة الوطنيّة» ومحاولة إيجاد أسس غير دينية لهذه الدولة، فإن النقاش اليوم جاء نتيجة لإخفاق تلك الدولة الوطنية في تجذير نفسها اجتماعياً وثقافياً، وصعود المدّ الديني، وتنامي الصراع بين تيارات «إسلاموية» تمركز «الإسلام» في إيديولوجيتها وخطابها، وتبحث عن بديل لفكرة العلمانية الغربية، وتيارات علمانوية تعتبر الإسلام السياسي الخطر الأكبر الذي يهدّد الدولة الوطنية.

أتاتوركية وبهلوية

هل نفهم هذا الجدل الجديد بوصفه مدفوعاً بنزعة قوى اجتماعية وسياسية دينية لرفض الحداثة، وتحديداً بعدها «العلماني»، كما تحاول بعض الخطابات الضد – إسلاموية تصويرها، وقد صادف أن بعض النظم الحاكمة تتبنّى هذه الخطابات لمواجهة معارضاتها الاسلاموية.. أم نفهمه كنتيجة لفشل تلك النظم تحديداً في إقامة فضاء اجتماعي – سياسي «علماني» حقيقي قادر على تمثيل المطالب الاجتماعية بلغة عقلانية؟

في المراجعة الأكاديمية لتجربة الدولة الحديثة، يتنامى الاعتقاد اليوم بوجود خلل في فهم العلمانية وتوطينها وتطبيقها في المنطقة. فهذه الفكرة الوافدة مع نتاج الحداثة الغربية كانت لا تزال غريبة على الثقافة الإسلامية، حيث المجتمعات اعتادت أن تعرِّف نفسها من خلال هوياتها الدينية، ولم يكن التحوّل باتجاه الانتماء الاثني او اللغوي قد تغلغل في ثقافة الجمهور، وظلّ إلى حد كبير ايديولوجية «نخبوية» تسعى لاختلاق فهم جديد للأمة غير مرتبط مباشرة بالله والقرآن والسنة، أي بالمعنى الاسلامي للأمة. «العلمانية» كمفهوم لفصل الدين عن الدولة لم تتحقق على أرض الواقع حتى في أكثر نظم المنطقة «علمانية»، بحسب «جوسيلين سيزاري». وما حصل عملياً ــ في معظم الحالات – هو عملية تأميم للدين وإخضاع مؤسساته لهيمنة الدولة.

وهو الأمر نفسه الملحوظ في تجربة العلمنة في تركيا، عبر قرارات حكومة مصطفى كمال إلحاق المدارس الدينية والطرق الصوفية بمؤسسات الدولة، واستحداث وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بحسب الباحث التركي «بيرول باشكان» الذي يذهب الى أن العلمنة في «الشرق الأوسط» تجلّت في نموذجين، الأول هو النموذج التركي الذي قام على «استيعاب» الدين في إطار الدولة الوطنية ومؤسساتها، سامحاً بذلك بعملية «إصلاح وتحديث وعقلنة» الفضاء الديني، والنموذج الإيراني البهلوي الذي قام على «الفصل» بسبب فشل السلطة السياسية في استتباع المؤسسات الدينية بمقابل فشل تلك ــ حتى العام 1979– بفرض نفوذها على السلطة السياسية، فتكوَّن فضاءان متنافسان على الشرعية وعلى صياغة الهوية الجمعية والثقافة الاجتماعية، وانتهى هذا التنافس الى انتصار المؤسسة الدينية بعد الثورة الإسلامية.

تأميم الدين

بهذا المعنى، فإن العلمنة دخلت الحيّز السياسي في منطقتنا ليس كايديولوجية قائمة بذاتها، بل كنتيجة طبيعية لانهيار فكرة «الخلافة» ومحاولة قيام دول «عصرية» على اسس ثقافية غير دينية، كالهوية الاثنية أو اللغوية أو الجغرافية. اتجهت مصر إلى ما يشبه النموذج التركي عبر «استيعاب» المؤسسات الدينية في الفضاء السياسي التابع للدولة الوطنية، وهو ما بدأ مع حقبة مؤسس الدولة المصرية الحديثة، محمد علي، الذي استحوذ ــ مثلًا ــ على سلطة تعيين شيخ الأزهر، وأصبح ذلك تقليداً في ظل سلطة ورثته من ملوك مصر، وتعمّق في العهد الجمهوري حينما تم إنشاء «وزارة شؤون الأزهر» وصار رئيس الجمهورية يتولى تعيين شيخ الأزهر، وتعيين وزير الأوقاف، وتَواصل كسياسة حتى أصبحت الدولة في مصر تهيمن على أكثر من 70 في المئة من الجوامع في البلاد.

بالنتيجة، أدّى نموذجا العلمنة المصري والتركي اللذان قاما على تأميم الدين، الى «دولنة» الفضاء الديني والخطاب الديني، وليس الى تحقيق الفرضية العلمانية القائلة أساساً بخصخصة الدين. صحيح أن كلا النموذجين اقترنا بمحاولات لتحديث الإسلام وجعله أكثر انفتاحاً، إلّا أنهما أديا كذلك إلى تطويعه ليصبح أداة للسلطة السياسية تستخدمها حيثما شعرت بأنها بحاجة للدين لشرعنة سياساتها. تعتقد سيزاري وباحثون آخرون، أن التوظيف «السلطوي» للدين سمح تدريجياً بإعادته الى الفضاء السياسي، فالسلطات «العلمانية» كثيراً ما تناست علمانيتها وهي تملي على شيوخ الجوامع ما يقولونه، أو تدرس مناهج التربية الدينية بما يخدم تفسيرها للإسلام. ولم تحظ الأقليات غير المسلمة بالمنزلة نفسها مع إعلان الإسلام ديناً رسمياً للدولة. أصبحت المعركة بين السلطات ومعارضاتها، في جزء كبير منها، صراع حول التفسير الصحيح للدين ومكانته في الهوية والمجتمع والثقافة. لنتذكر هنا أن معظم الجماعات الاسلامية التي ظهرت في سياق الدولة الوطنية الحديثة كقوى معارضة، سلمية أو مسلحة، استندت في فكرها على رفض الخطاب الإسلامي الرسمي ومحاولة إحياء خطاب إسلامي حركي بالضدّ من السلطة. وقد أدّى هذا الصدام بين إسلام سلطوي وإسلام معارض إلى مزيد من الإخفاق لمشروع العلمنة في المنطقة.

يبدو العراق هنا نموذجاً مختلفاً بسبب تعدديته الطائفية، إذ يمكن القول إن هذا البلد شهد تطبيقاً يجمع بين النموذجين التركي والإيراني في الوقت نفسه. فلأن النخب التي حكمت العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في العام 1921 وحتى العام 2003، كانت نخباً سنية، فإنها تعاملت مع المؤسسات الدينية السنية وفق النهج الأتاتوركي القائم على «الاستيعاب». فقد قامت الدولة باعتماد «الاسلام السني» كدين رسمي، واستتبعت معظم الجوامع والمؤسسات الدينية السنية، في حين لم تتمكّن من فعل ذلك مع الإسلام الشيعي ومؤسساته، فدخلت في حالة عداء أو شك أو تعايش صعب مع تلك المؤسسات. أكبر تلك المؤسسات، الحوزة الدينية في النجف، التي تمثل في تركيبتها ونمط عملها وتمويلها مؤسسة عابرة للدولة الوطنية، وجدت نفسها تحت رحمة سلطة تريد أن تؤمم الدين وتضعف الصلات الدينية والمالية العابرة للحدود بين الحوزة والعالم الشيعي الخارجي. أدّى ذلك ــ قطعاً ــ إلى إضعاف مؤسسة الحوزة، لكنه دفعها أيضاً الى البحث عن سبل بديلة للبقاء وإلى الدفاع عن حيّزها، سواء عبر النهج الانكفائي الذي عرفت به خلال مرجعية ابو القاسم الخوئي، او عبر النهج الحركي الذي أفرزته عملية «التجديد» الفكري التي قام بها محمد باقر الصدر، والتي صنعت حزب الدعوة ولاحقاً التيار الصدري وما صار يُعرَف من قبل البعض بـ «الحوزة الناطقة».

الفرضيات الخاطئة

ما يمكن استخلاصه من هذا العرض السريع لبعض تجارب «العلمنة» في المنطقة، على اختلافها، أنها كانت في أساسها تجارب تقوم على محاولة السلطة السياسية الهيمنة على الدين واستخدامه، وهو ما أفضى غالباً الى قيام المعارضة باللجوء الى خطاب ديني بديل للتصدي لتلك السلطات، بشكل أدى إلى مزيد من الأسلمة للفضاء السياسي ومن التسييس للفضاء الديني. إن العلمنة حصلت في معظم الوقت كمحاولة لدولنة الدين وتأميمه لا كمحاولة لخصخصته عن طريق عزل علاقة الفرد بالله عن علاقته بالمجتمع. ويبدو هنا أن الانقسام الاسلاموي ــ العلماني في منطقتنا لم يستوعب هذه التجربة بعد، لأنه ينطلق من فرضيتين خاطئتين: الفرضية الإسلاموية التي تدّعي أن الاسلام كان غائباً عن الدولة الحديثة، والفرضية العلمانوية التي تدّعي أن العلمانية هي موقف ايديولوجي، لا نظام يمايز بين الفضائين الديني والسياسي، الخاص والعام.

صحيح أن العلمانية دخلت المنطقة كمفهوم غريب عن الثقافة السائدة

رياض نعمة – العراق

التي لم تعرف فصلاً واضحاً بين الديني والزمني (أو الدنيوي)، وأن عودة الدين الى الفضاء العام تعبِّر بالدرجة الأولى عن أزمة هوية تواجهها الدولة الوطنية، لكن الفصل بين الفضاء السياسي «العقلاني» والفضاء الديني «الروحاني»، يبدو اليوم ضرورة ملحّة لنزع فتيل الكثير من الصراعات المتنامية، وللبدء بحديث جدي عن التنمية. لقد بلغت محاولات «عقلنة الدين» ومحاولات «روحنة السياسة» مدياتها القصوى لتتكشّف عن تلفيق يبقي تداخل الفضاءين بشكل مربك. العقلنة التي نحتاجها اليوم هي تلك التي لا تعتدي على حيّز لا يخصها، بل تشتغل في إطار حيّزها الخاص المعني بحاجات المجتمع والتحديات التي يواجهها، وكذلك الأمر مع الروحانية، التي تشتغل على نمط آخر من الاحتياجات والتحديات. أن التداخل السياسي ـ الديني وقد بلغ درجات غير مسبوقة اليوم، يتطلب إعادة التفكير بعلاقة الدين بالسياسة، أولًا بوحي من تجربة «العلمنة» الفاشلة التي شهدتها المنطقة منذ بدايات القرن السابق، وثانياً بوحي من تجربة الإسلام السياسي التي، بإصرارها على إخراج الدين من إطاره الروحاني، تكرس استقطاباً حادًا ربما سيدفع الدين ثمنه في المستقبل.

استبدال «التلفيق» بـ «الفصل» الحقيقي لعله نموذج لعلمانية مختلفة عن تلك التي عرفتها منطقتنا في تجربة الحداثة القصيرة والمشوّهة، والتي تركتها في منتصف الطريق بين التراث والمعاصرة.

حارث حسن

باحث من العراق

صورة إلى جانب الموت

«وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ»

سورة إبراهيم: 17

يُحصي العراقي على أصابعه عدد المرّات التي نجا فيها من موت محقّق. يُزايد في ذكر اللحظات المرعبة كلّما انفتحت سيرة الانفجارات والرصاص الذي يسير في الهواء من دون رادع، ويروي قصص النجاة كسارد ماهرٍ لا يفوّت مشهداً أو تفصيلًا صغيراً من الحدث.

يتذكّر العراقي مشهد اللهب المتصاعد بعد انفجار سيّارة ملغّمة، ويصف بمهارة الهسيس الذي عَلَق بآذانه بعد صوت الدوي. وسرعان ما يتحرّك، بعد أن تنفد منه اللغة، ليمثّل مشهد الانفجار برمّته: كيف هَرولَت قدماه، وكيف جال بناظريه على الجثث التي ترامت حوله، وكيف سال الدم حاراً على الإسفلت.

يكاد المرء يُعدم أن يجد كائناً يدّب على «أرض السواد» لم يرَ الموت بأم عينه. بيد أن الموت قد فقد هيبته في هذه البلاد، صارَ متوفّراً أكثر مما ينبغي، وتحوّل من العاديّات. وهذا من البشاعة فضلًا عن أنه من الفُضاة على الأمل الذي يضيق ويتقلّص يوماً بعد آخر، إذ لم يعد مجدياً عد الأعوام في البلاد طالما أن إتمام يوم بكامله يبدو صعباً، ويتحوّل إلى استحالة في الكثير منَ الأحيان، خاصّة مع اشتداد العنف واتساع رقعة الحرب في بلاد يُسيطر على ثلث مساحتها تنظيم إرهابي لا يوفّر فعل البشاعة، فيما يتعارك ساسة مجانين على بسط نفوذهم في المساحة الأخرى المتبقيّة.

لم يكن أهلنا وإخوتنا الذين يكبروننا، يتحدّثون في السابق عن الموت صراحة. كانوا يلمّون أنفسهم في دائرة مغلقة، ويسردون قصص الدفن التي غالباً ما تُحاط بالهمس والتعويذ ومط الآذان من النساء وآيات قرآن معيّنة يردّدها الرجال. يحاط الحديث عن الموت بالهيبة.. إنه فعل جبّار مغلّف بالسريّة، غير مكتشف، ويخافه الجميع، ويُلحَق دائماً بأساطير عن الأموات، وغالباً ما تحمل اللحظات الأخيرة قبل دفنهم نتفاً من تفاصيل صغيرة عن وجه الميّت وقدميه. يصير نَفَسُ الجُلّاس بارداً أثناء الحديث، وتصبح الوجوه صفراء كأن الدم فرّ منها مرّة واحدة. كان الموت كثيراً في التسعينيات، لكنه لم يكن مَشاعاً ومتوفّراً إلى هذا الحد. كان للميّت حرمته حيث لا توثّق ميتته وليس من صورة لتابوته ولا مشيّعيه، كان يذهب إلى مثواه من دون صخب.

لكن الموت اليوم يدخل إلى منازل العراقيين ضاجاً عارماً.. بل وصار يجلب النكتة في الشارع وعلى مواقع التواصل الاجتماعي. فقد ذاك السر الهيّاب وأخذ الصغار يعرفون كيف يُغسّل الميّت ويُلَفّ، وما هي شكل الحفرة التي سيُطمُّ فيها إلى الأبد. وأبعد من ذلك، صار الجميع يعرف أسماء الدفّانين في مقابر النجف (وهي أكبر مقبرة في العالم)، ولدى أغلب الناس معلومات عن أطلس الأراضي التي تخصّ موتى العشائر مقسّمة حسب العقود، برغم أن ما فُقِدَ من أشخاص في العقد الأخير جعل الجميع ينسى موتى العقود الماضية.

يطلب العراقي اليوم بعد حدوث الانفجار، سيارتي إسعاف وإطفاء وعازف التشيلو كريم وصفي. ويحضر الجميع أجهزة الموبايلات ويمسحون عدساتها بأكمامهم من أجل التقاط «سيلفي» مع القبر المفتوح أو على أقل تقدير مع التابوت. في إحدى المرات انتشرت صورة لشبّان متجمّعين خلف تابوت التقطوا صورة تذكارية. وفي أخرى التقط أحدهم صورة مع قبر صديقه. كما بات من اليسر أيضاً طلب الدفّان عن طريق صفحته في «فايسبوك»، مثل الدفّان من مقبرة النجف «علي العميه الكعبي» الذي تحوّل إلى ظاهرة بعد أن نشط على فايسبوك ناشراً صور القبور التي «يعمرّها» إلى جانب رقمي هاتفه.

صدّام الجميلي – العراق

قبل أعوام، ولأجل محاربة الموت الذي أنفق العراقيون حيواتهم عليه بتبذير، وحينها لم يكن اليأس قد بلغ هذا المبلغ، أقترح كاتب عراقي (ساخراً) أن يهاجر سكّان بلاد ما بين النهرين لعشرين عاماً ويتركوا البلاد للساسة كي ينهبوا ويشبعوا، ومن ثم يعودون بعد ذلك ليتسلموها ويبنوها. كان هذا بعد تظاهرات شباط/فبراير 2011 التي حاولت إزالة حكومة نوري المالكي الثانية، إلا أنّها فشلت.

بدت الفكرة «رائعة»، وراقت للكثير من العراقيين طالما أن فيها نوعاً من الأمل بالخلاص. إلا أنّ ما تناساه الجميع هو أن هؤلاء الذين يغلقون على نفسهم في المنطقة الخضراء المحصّنة ويدوِّرون مصائرنا كلعبة «الروليت» لن يشبعوا ولا بقرن من نهب أموال العراق. وعلى العكس مما سرى الاعتقاد، فهم يزدادون رسوخاً في هذه الأرض الرخوة، وإنهم ماضون بإهلاكها حتى يسقط الجميع، كما فعلها من قبلهم صدام حسين، الدكتاتور الذي خنق البلاد بنياشينه الزائفة.

اليوم، مع تقلّص مساحة الأمل، والاستثمار بزراعة اليأس في نفوس العراقيين، وجد أغلب ساسة العراق «الديموقراطي»، الذين أشاعوا فكرة الموت ودعّموها وآزروها بالفشل الأمني وصفقات فساد الأسلحة، فضلًا عن تلطيف الفقدان بمنح أهالي الموتى امتيازات ومكافآت، وجد هؤلاء اليوم بحضور «داعش» استثماراً جديداً. فالتنظيم بالرغم من أنّه يهدِّدهم إلا أنه في الوقت ذاته يساعد على بقائهم.. إنه مشروع يدر عليهم الأموال من خلال صفقات الأسلحة وتشكيل الميليشيات «الفضائية». وبالمقابل فإنّ عامّة الناس لن تثور عليهم، برغم أن نسبة الفقر بلغت أكثر من 30 في المئة بالإضافة إلى وجود 3 ملايين مهجّر نصفهم يفترش العراء، طالما أن هناك غولًا يفوق بشاعتهم بأضعاف على حدود المُدن يهدّد وجودهم.

أعرف اليوم نحو عشرة من الأصدقاء والأقارب كانوا يتمنّون ألا يلدوا أكثر من طفل أو طفلين لتحمّل نفقة تربيتهم وتعليمهم أفضل تعليم، إلا أنّهم مضوا في زيادة عددهم خشيّة أن يموت أحدهم بانفجار أو على يد ميليشيا ويصبحوا عاجزين حينها عن ولادة آخرين. حينما يفكّر المرء بالموت قبل الولادة فلن يوجد أبشع من مصير كهذا قد وصل إليه. ليس ثمّة ما يُدين له المرء للموت ـ حسب سيوران ـ حين يفكّر الرجل قبل أن يتزوّج بشكل زوجته المستقبليّة وهي أرملة تلبس السواد وتخمش خديّها، حين يتخيّل المرء حتوفاً عديدة وهو في طريقه إلى العمل، أو وهو جالس في مقهى. هذه التفاصيل تحوّل البلاد إلى قبر، أو ردهة تتسع لشتّى أنواع الموسوِّسين.

بات العراقي يحدِّق اليوم في موته القادم من بعيد، ويتخيّل مصائره، فيما يربّت على الأمل عسى أن يتعثّر حتفه.

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

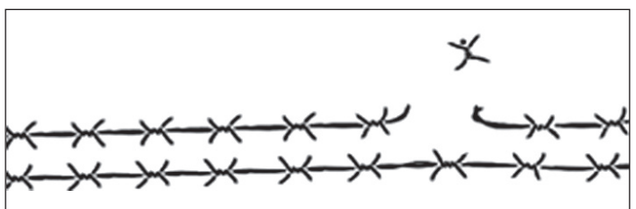

الإعدام ثم ماذا؟

الأمر لا يتعلق بمناهضة مبدأ الإعدام نفسه بالاستناد لأسس دينية أو فلسفية.. فهذا جدل مطروح كل يوم وفي كل مكان، وهو مشروعٌ وفيه اجتهادات كثيرة. ولا باستهجان محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية (بينما أقرّ ذلك الدستور المصري الجديد)، ولا بتفحص مدى استيفاء أحكام الإعدام الأخيرة للدقة، بينما تشوبها أخطاء وتناقضات صارخة، بعضها مدهش أو هزلي. ولا حتى بسؤال إمكانية تنفيذ الإعدام فعلا بالرئيس السابق محمد مرسي وبمجموعة القياديين من الإخوان. أو باعتبار الأحكام تهويلية، يتوفر «مخرج» للتراجع عنها عبر رفض المفتي المصادقة عليها (ولو أن رأيه استشاري)، أو «مخرج» الطعن بها في مراحل قانونية لاحقة.. كل ذلك قائم ومهم.

إنما الأمر المحير فعلا يتعلق بوظيفة هذا المسلك الذي اختارته السلطة المصرية الحاكمة (والرجاء ألّا يمط أحد شفتيه ويجيب بتأنق أن «القضاء مستقل»): أين موقع هذه الوجهة في الإستراتيجية العامة للحكم الحالي في البلاد؟ سؤال ملحٌ لا تجيب عنه فرضية أن مهمة الحكم ذاك الأساسية تتمثل اليوم في الانقضاض الكامل على «25 يناير 2011» بوصفها «لحظة» ـ مفصلًا تأسيسياً ـ وتصفيتها. أي وبشكل عملي ملموس إنهاء «الفوضى»، وهو التعبير الرسمي المرادف لانفجار الصراع المجتمعي والفكري حول الخيارات، ولوجود حرية عامة واسعة، وروح مبادرة الخ.. واستعادة «هيبة الدولة» كما يقال. ولا يمكن مثلا فهم الأحكام الجنونية المشددة على شبان وشابات من غير الإسلاميين بجرم خرق قانون التظاهر إلا بوصفها تعبيراً عن الرغبة بالردع والترهيب وبجعل هؤلاء «عبرة»، ولا سيما في ظل الإنهاك العام المتعدد الأوجه الذي يعاني منه المجتمع، وهول ما يجري في عموم المنطقة، ما يعزز عزلة هؤلاء الشباب وهامشية ثقلهم الحالي.

... لكن تنفيذ الشنق فعلا بستة شبان دفعة واحدة منذ أيام، ومعها أحكام بالإعدام على الإخوان المصريين وعلى 70 فلسطينياً (بعضهم متوفّى من زمن!) تؤشر إلى عالم آخر يتخطى الضبط واستعادة الزمام. أهي النسخة المصرية من الاستثمار في «الحرب على الإرهاب»، والسعي لاستيلاد شرعية قاطعة ومزيد من اللحمة العصبية العسكريتارية؟ ولكن أيكفي تصور كهذا ليُحكَم به؟ أم الأمر أقل بكثير، مجرد إرضاء لدول الخليج، الممول الأكبر لمصر، وتسجيل بالدم للعداوة مع حماس وغزة إرضاءً لإسرائيل؟ وعلى هذا المنوال، تتجهم مصر..

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

83 مليون نسمة لا تصلهم مياه الشرب النظيفة في المنطقة العربية، و96 مليوناً يعانون من غياب خدمات الصرف الصحي، حسب التقرير الأخير للمجلس العربي للمياه الذي أوضح أن 87 في المئة من الأراضي العربية قاحلة أو شبه قاحلة، وتستحوذ الزراعة على 85 في المئة من موارد المياه.

«العدالة الاجتماعية والانتفاضات العربية»

البطالة والهجرة

تضمَّن البحث أسئلة حول ما إذا كان المستجيب يعمل، مع أنّه لا يسأل المستجيب الذي لا يعمل إن كان يسعى إلى عمل أم لا. وفي معظم البلدان، يقول أربعة أعشار المستجيبين إنهم يعملون. وتوجد في لبنان أعلى نسبة من المستجيبين العاملين، حيث يعمل الثلثان، تليها مصر بنسبة 49 في المئة. أمّا في تونس فإنّ الثلث فقط هم الذين يقولون إنهم يعملون حالياً.

ربما كانت هذه الفروق بين البلدان ناجمة، إلى حدٍّ ما، عن اختلافات ثقافية بينها. على سبيل المثال، ففي لبنان هناك أكثر من نصف المستجيبات الإناث في لبنان يقلن إنهن يعملن، وهذا إلى الآن أعلى معدل في أي بلد من البلدان التي طالها المسح. لكن هناك عوامل أخرى تساهم في تفسير هذا الاختلاف، مثل الصناعات المهيمنة، ووفرة العمالة غير الرسمية، وتوفّر العمل.

يُلاحظ في جميع البلدان أنَّ المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و49 هم الأكثر احتمالاً من حيث الحصول على عمل. أمّا الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 فالأرجح أن يكونوا طلاباً أو عاطلين عن العمل، في حين عادةً ما يكون من بلغوا الخمسين وأكثر من المتقاعدين أو ربات البيوت.

احتمال عمل المحتجين أعلى منه بالنسبة إلى غير المحتجين، لكن هذه العلاقة تعود في معظم البلدان إلى حقيقة أنَّ كلًّا من المحتجين والعاملين هم من الذكور. ولا تكشف مقارنة المحتجين بغير المحتجين الذكور عن فروق مماثلة في عمالة أولئك الذين شاركوا في الربيع العربي.

وعلى الرغم من الاضطرابات الاقتصادية، لم تُبد معظم البلدان سوى تغير طفيف في نسبة المواطنينَ الذين يعملون بين دورتي المسح الثانية والثالثة. والاستثناءان بهذا الصدد هما اليمن، حيث انخفضت نسبة العاملين من 52 في المئة إلى 38 في المئة (14– نقطة)، وتونس (9– نقاط). وهذان الاختلافان جديران بالاهتمام بالنظر إلى أن هذين البلدين كانا من بين الأكثر تضرراً من احتجاجات الربيع العربي.

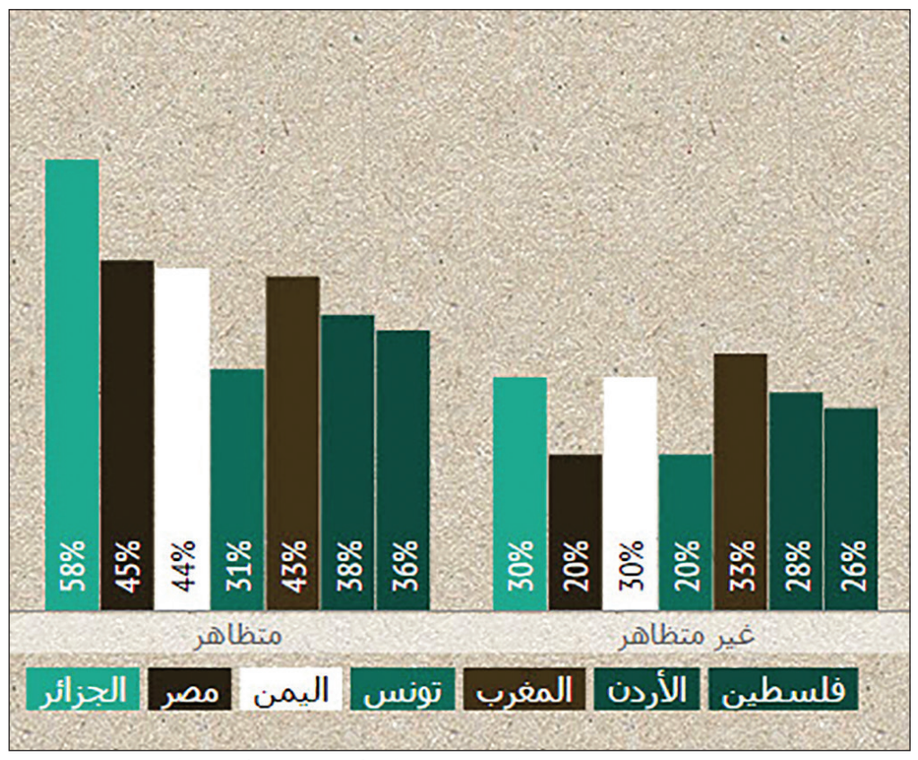

متظاهرون يرغبون بالهجرة–النسب المئوية للمجيبين إنّهم يرغبون بالسّفر لأسباب سياسية أو اقتصاديّة

الهجرة

توجد نسبة كبيرة من مواطني البلدان العربية تريد الهجرة لأسباب سياسية أو اقتصادية. وفي جميع البلدان، يقول نحو ربع السكان إنهم سيهاجرون إذا ما أتيحت لهم الفرصة، بما في ذلك 39 في المئة في لبنان، و35 في المئة في اليمن و 34 في المئة في المغرب. والملاحظ أنَّ التوانسة (22 في المئة) والمصريين (23 في المئة) هم الأقل عزماً على الهجرة، الأمر الذي لعلّه يعكس تفاؤلًا أساسياً في كل بلد من هذين البلدين على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه كليهما.

الفئة العمرية هي العامل الحاسم في ما يتعلق بالرغبة في الهجرة. فالبالغون ممن تبلغ أعمارهم بين 18 – 29 عاماً هم الأشد رغبة بما لا يقاس من أولئك الذين باتوا أكبر من أن يرغبوا في ترك بلادهم. ويسعى ما يزيد على نصف الشباب البالغ في الجزائر (53 في المئة) ولبنان (51 في المئة) إلى الهجرة، وكذلك ما يزيد على أربعة أعشار هؤلاء في تونس (44 في المئة) والمغرب (44 في المئة)، اليمن (43 في المئة) والأردن (42 في المئة). أمّا المصريون الذين تبلغ أعمارهم –18 29 فهم الأقل رغبة في الهجرة، ومع ذلك فثلث هؤلاء لا يزالون يسعون للسفر خارج البلاد. وتنطوي رغبة الشباب القوية في الهجرة على الشعور بأن النظم السياسية والاقتصادية القائمة لا تلبي توقعاتهم، وأنهم يتطلعون إلى خيارات أخرى في تأمين مستقبل أفضل.

في معظم البلدان، يرغب ما بين ربع المواطنين البالغة أعمارهم 30 – 49 وثلثهم في الهجرة. ويحبذ أكثر من أربعة أعشار اللبنانيين (41 في المئة) من هذه الفئة مغادرة البلاد بالمقارنة مع عشريّ هذه الفئة فحسب في تونس. أما الرغبة في الهجرة لدى من بلغوا الخمسين أو تجاوزوها فهي أدنى أيضاً، إذ تتراوح من ربع هذه الفئة في لبنان إلى 6 في المئة في الجزائر.

المحتجون أشدّ ميلاً إلى الهجرة من غير المحتجين في جميع البلدان. ونجد الفارق الأكبر في الجزائر حيث يبلغ 28 نقطة لمصلحة من شاركوا في التظاهرات قياساً بمن لم يشاركوا. وتوجد فجوات كبيرة أيضاً في مصر (25+)، واليمن (15+)، وتونس (11+)، والمغرب (10+)، والأردن (10+)، وفلسطين (10+).

بوجه عام، انخفضت الرغبة في الهجرة في عديد من البلدان بمرور الوقت. في الجولة الأولى من البارومتر العربي (2006–2007)، كان أكثر من نصف الجزائريين (52 في المئة) يريدون ترك وطنهم، أمّا في الجولة الثالثة (2013) فكان هؤلاء أقلّ من الثلث (31 في المئة). وتُلاحظ انخفاضات مماثلة في المغرب (18– نقطة)، واليمن (15–)، ولبنان (12–). وخلال الفترة ذاتها، ازدادت رغبة الفلسطينيين في الهجرة من 18 في المئة إلى 28 في المئة، ربما بسبب اتضاح فشل عملية السلام والوضع السياسي في البلد. وعلاوةً على هذا، فإنَّ المصريين أمْيل إلى الهجرة مما كانوا عليه في الأشهر التي تلت الربيع العربي مباشرة، ما يمثّل زيادة من 10 في المئة إلى 23 في المئة. أمّا في البلدان الأخرى، بما في ذلك تونس والأردن، فظلت الرغبة في الهجرة ثابتة إلى هذا الحدّ أو ذاك قبل الربيع العربي وبعده.

ربما كانت النسب المتدنية لأولئك الذين يسعون إلى الهجرة مرتبطةً بتغير المواقف في الدول الغربية، خصوصاً في أوروبا. فقد تشددت المواقف المعادية للمهاجرين، وقلّ عدد المواطنين العرب الذين يتطلعون إلى الخارج كملجأ من الأوضاع السياسية أو الاقتصادية في وطنهم. والحال، أن عدم القدرة على الهجرة، متضافراً مع فشل الأنظمة القائمة المتواصل في تحسين حياة مواطنيها يمكن أن يفسر جزئياً ذلك الإحباط المتزايد حيال الأنظمة السياسية القائمة والذي تجلّى في نهاية المطاف في الانتفاضات العربية.

* تشارَك في البحث كلٌّ من أماني جمّال من جامعة برنستون ومايكل روبنز من «الباروميتر العربيّ»، وأصدره «برنامج العدالة الاجتماعيّة وسياسات التنميّة» في معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت، بالتّعاون مع مركز ممدوحة س. بوبست للسلام والعدالة في جامعة برنستون، بتمويل من مؤسسة إلِر وممدوحة بوبست في نيويورك. هنا الجزء الثالث.

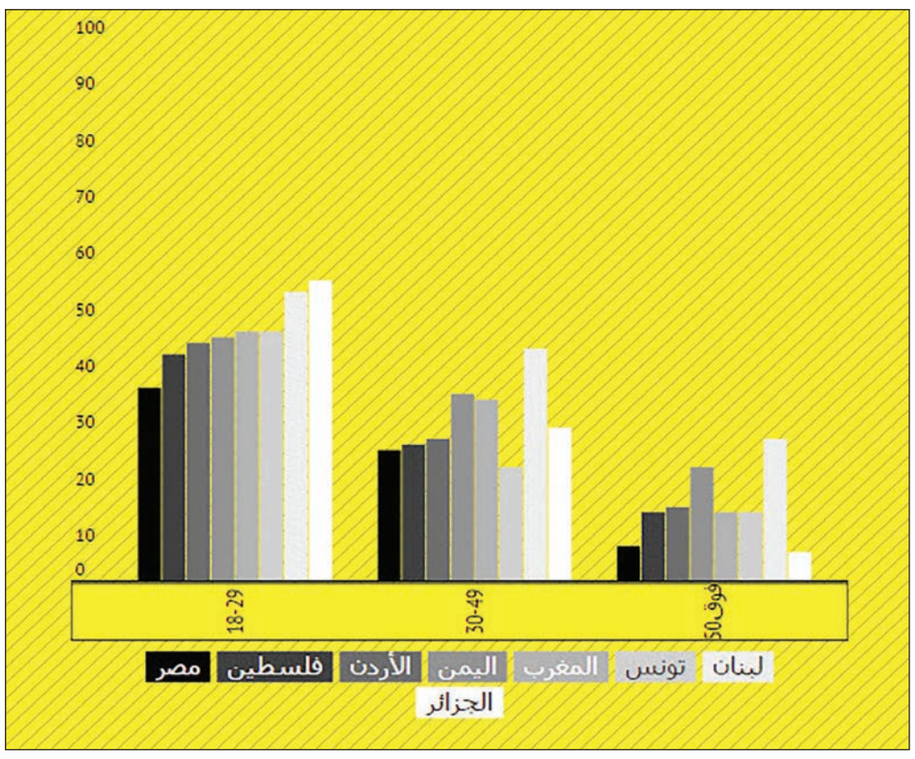

هل تفكّر بالهجرة؟النسب المئوية للمجيبين بنعم وفق أعمارهم

الحرب، نص غير شخصي

إحدى الناجيات من الحرب العالمية الثانية تقول في مذكراتها «لا يوجد لديك الكثير من الخيارات، حينما يكون النازيون على ركبتيك والأمريكان على رأسك». كتبتْ ذلك لتصف بشاعة ما تعرضت له بعد أن انتهكها جنود نازيون في اليوم الأول، وقتل الأمريكان أهلها في اليوم الثاني في نيجازاكي بضربة جوية.

هنا ايضا تكمن مساحة اليمني العالق تماما بين كارثتين تتمظهر الأولى في قصف الطيران السعودي لمخيم النازحين بالمزرق مثلا، واستخدامه أسلحة محرمة دوليا لقصف جبل عطان المحاط بأحياء سكنية في قلب العاصمة صنعاء، وقصفه «السجّادي» الكثيف والمستمر لمحافظة صعدة مع عدم قدرة سكانها الذين طلب منهم المغادرة على الخروج منها لأن الوقود منعدم، واستئجار سيارة للهرب بأي اتجاه، تكاليفها لا يتمكن منها إلا القلة القليلة، لتخرج الأغلبية إلى كهوف الجبال المحيطة بمدينة طالما سميت بمدينة السلام، وتورطه في تدمير منشآت مدنية ومصانع في بلد فقير.

وبين المساحة الكارثية الاخرى محلية الصنع، حوثية الهوية، تمظهرت بخوض حرب مدمرة وسط الأحياء السكّانية لعدن وتعز والحوطة التي انقطعت أخبارها عن العالم منذ أكثر من شهر، واقتحام المساكن في خورمكسر لإعدام من يتصدى لها، وهي لا تتورع عن قصف زورق صغير تراكم على سطحه عشرات النازحين طمعا في النجاة من موجة موت قادمة. ليس ذلك فحسب، بل ايضا صادرت المشتقات النفطية لصالح المجهود الحربي ومسلحيها الذين يجوبون وحدهم شوارع المدن بعربات الموت، بينما يكتفي الآخرون بالنظر إليهم ليدركوا جزءا من طبيعة الأزمة النفطية التي جمدت دورة الحياة في البلاد وأوقفت حتى أجهزة غسيل الكلى في المستشفيات اليمنية القليلة وسيئة الخدمة.

إنها مساحة اليمني العالق إذا، مساحة الهش الضعيف المتهم بعدم اختيار الطريقة الأنسب لموته. مساحة الحرب إجمالا مساحة ضيقة، يتساوى فيها الجميع. لا أحد بتجربة شخصية، الحرب هي تجربة كل أحد وقصة غير حصرية بالنسبة لـ25 مليون يمني.

يتشابه الضحايا كثيرا، ويتضامنون. وحينما يعجزون عن التضامن مع بعضهم، يتهمون بعضهم.

على الشاشات وبعيدا عن الواقع، مذيعة بلهاء تحاول تحويل الموت إلى انتصارات، وصحافي ساذج يبحث عن ذاته (التي تدهورت كثيرا في السنوات الأخيرة بعد أن رفع السقف شباب عربي شجاع صنع أحداث الربيع العربي)، عبر محاولة طرح أسئلة تبدو صعبة لكنها بلهاء هي الاخرى، وموجهة بحيث تكون إجابتها إقرارا بضرورة القتل. لكنه يعيش بعيدا ويتحدث من استيديو مكيف وأنيق، وينطق «عمران عمّران» مثلا، ولا يعرف كم هو يفصح عن سطحيته، بالقدر نفسه الذي يفصح عنه المهتمون الطائفيون والخبراء فجأة بشؤون اليمن. العرب والعجم الذين لم يعرفوا موقع اليمن حتى في الخريطة الى فترة قريبة، أصبحوا فجأة خبراء «ينقذون» اليمن أو «يدافعون» عنه. البلد الذي لطالما اتهم بالسعادة، وفند قادته باحتراف هذه التهمة الرومانية القديمة («العربية السعيدة»).

هي مساحة شبه منعدمة وإجبارية، يظل اليمني عالقاً فيها إذا. حدودها الداخلية ميليشيا تحكم وتتحكم وتستبيح، ولها حدود مختلطة بين بشر يمنيون وتراب غير يمني يقيم عليه مسؤولون فلتوا مسؤولياتهم وخذلوا ملايين اليمنيين، ليمارسوا السلطة والأوامر العسكرية عن بعد عبر صفحات مدفوعة الاجر على فيسبوك.

لا شيء غير واضح، حتى الفشل اصبح عنوان نجاح العرب. اذ لا أحد يفهم سوى نخبة مختل تفكيرها ومشوهة معاييرها كيف يمكن الاحتفال باضطرار أغنى دولة عربية لقصف أفقر دولة عربية.. لإحداث فارق سياسي على أرضها!

من يرى في الحرب انتصارا من أي نوع، غير شركات الأسلحة؟

ضيقو الأفق والطائفيون والميليشياويون المطمئنون إلى الحرب إجمالا، يرون في القتل انتصارا ساحقا لأنهم بالتأكيد ليسوا نازحين ولا لاجئين، وليسوا أمهات على الأرجح، ليسوا على صلة قرابة بفوزي الكاهلي الصحافي اليمني الذي مات لمجرد انعدام الأوكسجين في مستشفيات اليمن مثلا، ولا يعلمون عن مريضة السرطان التي رفضت تودد زوجها على شاطئ التواهي وهو يطلب منها الصعود على ظهر زورق نزح عليه العشرات، قصفه القتلة بعد دقائق، لكنها لم تحصل على جرعتها المقررة من العلاج الكيميائي بعد ذلك .

ولكن من يهتم على أية حال؟ اليمنيون شعب طيب، لكن فصيلة دمهم خالية من النفط. فليغرقوا في الجحيم إذا. هكذا يقول لهم العالم، القريب والبعيد.

حينما بدأ اليمنيون حربهم، كان العالم قد وصل الى قمة سأمه منها. وحتى الأمم المتحدة كانت قد أصبحت أقل قدرة على النقد والإصلاح الذاتي من تنظيم القاعدة فيما يتعلق بدورها في اليمن والعالم اجمالا، وكان العالم أجمع يعمل من أجل انقاذ اليمن أمام عدسات الكاميرات، لكن العالم الوغد نفسه يغلق مطاراته وحدوده في وجوههم الآن.

الحرب التي يراها البعض مجرد هاشتاغ، هي قصص ليال خائفة، أم تحتضن جسداً بدون رأس، كان ابنها الوحيد، أطفال يسألون عن الموت، وأمهات يطلبن من فتياتهن لبس الجنزات تحسباً لتهدم المنزل، وشاب يستخدم الحمام على عجل خوفا ان تكون تلك الثواني هي لحظة النهاية. الحرب هي عامل إغاثة في عدن يتقافز وسط الرصاص ليموت وينجو الجريح.

لا احد يعلم كيف سيعيش بعد هذه الحرب ان كتبت لها نهاية. كيف سيعيش اليمني جوار الاخر ولا يلمح في وجهه شبح قاتل بعد كل هذا؟

فارع المسلمي

باحث من اليمن

المصريون في مواجهة تلوث المياه: عالْبَرَكَة..

غرق الصندل المحمل بخمسمئة طن من الفوسفات في مياه النيل كان سبباً لضجة كلامية في صفحات التواصل الاجتماعي والمراصد الإعلامية المتباينة. وقد ألبس الحدث من جديد أثواب التحيزات الخاصة، حيث جنح البعض لاعتباره استجابة لدعوات «المظلومين» في غياهب السجون المصرية، بينما على النقيض أبدى المسؤلون ارتياحاً للحادث وكأنه الصدفة الأفضل من ألف ميعاد، إذ «بعض الدول تلقي الفوسفات في المياه لتُحَصِّل فوائده» بحسب الوارد بأحد التصريحات. لذا كان طبيعياً أن تضيع القراءة العلمية الصادقة والتي نحتْ لدى كثير من المختصين نحو التهوين، حيث الأمر لا يتعدى ـ على أسوأ الحالات ـ كون خطر جديد تسرب في النيل ليجد مكاناً إلى جوار مخاطر أخرى تمثلها مخلفات المصارف التي تستقبلها مياه النهر من كل صوب بلا هوادة كما بلا حسيب أو رقيب.

مرتع للمخلفات

تفيد «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» في تقريرها «جهد قليل في مواجهة تحديات كبرى» (2013)، أن نهر النيل يتلقى سنوياً ما يقارب 6.5 مليار متر مكعب من مخلفات الصرف الصناعي، منها حوالي 1.3 مليار متر مكعب غير معالَج، وهو المحمل بالعناصر الكيميائية المستخدمة في الصناعات المختلفة. من جهة أخرى، ومع تدهور البنية التحتية وغياب شبكات الصرف الصحي، تتلقى مياه النيل حوالي 4 مليار متر مكعب من الصرف المنزلي 66 في المئة منها غير معالَج. ويذكر المركز في تقريره «تلوث المياه في مصر: الأسباب والمخاوف» (2014) «أنه على طول وادي النيل، من السد العالي بأسوان وحتى القاهرة، يوجد ما يقرب من 43 بلدة و 2500 قرية يتجاوز سكانها 20 مليون نسمة، وهم جميعاً يقومون بإلقاء مخلفاتهم من الصرف الصحي في النيل مباشرة»، حيث تغطي شبكات الصرف الصحي ما نسبته 24.7 في المئة في القرى فقط مقابل 88 في المئة في المدن.. وذلك علاوة على 2.9 مليون متر مكعب من مياه الصرف الزراعية المحملة بالأسمدة والمبيدات والتي تعود لتصب في النيل فتلوثه ببعض المبيدات الحشرية المحرمة قانونياً مثل (دي دي تي) الذي ما زال مستخدماً على نطاق واسع في الزراعة المصرية، كما ورد بالتقرير على الرغم من تصنيفه عالميا كمادة مسرطنة.

كله تمام!

تبدو الإحصاءات الرسمية للدولة مختلفة بصورة جذرية عن تلك الخاصة. من ذلك على سبيل المثال ما ورد عن تقرير حالة البيئة في مصر 2012 الصادر عن «جهاز شؤون البيئة المصري»، والذي يقول أن نسبة الأمونيا في مياه محافظات مصر المطلة على النيل جميعاً بدت أقل من الحد المسموح به وهو 0.5 ملغم في الليتر، وإن كانت القاهرة الكبرى صاحبة النصيب الأكبر، إلا إن نصيبها لم يتعدَ 0.3 ملغم في الليتر. على النقيض، ورد في ورقة المركز المصري للحقوق «الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي»، أنه «في تموز/يوليو 2012، أظهرت نتائج معملية أن نسبة الأمونيا في المياه أكبر من المعدل المقبول بمقدار 180 ضعفاً»! ليست الأمونيا وحدها التي تقل عن الحدود المسموحة في التقرير الرسمي، بل نَحتْ معظم الملوثات التي رصدها التقرير الى عدم تجاوز الحدود المسموحة، ما ذُيِّل غالباً بعبارة «مما يوضح صلاحية المياه لجميع الاستخدامات».. بيد أن الأمر يسير على الطريقة المصرية «تمام يا فندم .. كله تمام»!

الصحة

الارتباط السلبي الواثق بين تلوث المياه والسلامة العامة للإنسان وللبيئة على حد سواء يبدو بديهياً. ولا يقتصر تهديد التلوث على مياه ألشرب فحسب، إنما كذلك يطال الثروة السمكية، حيث يلقي النيل بحمولته من الملوثات قرب مصبه في البحر المتوسط، فتستقبل البحيرات الشمالية التي تمثل مصدراً رئيسياً للأسماك في مصر، نصيباً وافراً من الملوثات، يتخطى كثيراً الحدود المسموحة، وهو ما تقره حتى الإحصاءات الرسمية للدولة. وحسب الإحصاءات – غير الرسمية – الواردة بالتقرير أعلاه، فإن 95.5 في المئة من المصريين يشربون مياها غير معالجة، لذلك يُعزى 5.1 في المئة من مجمل الوفيات و6.5 في المئة من مجمل الإعاقات في السنة لمياه الشرب غير الصالحة، إضافة إلى أن 13 في المئة من نسبة الوفيات بين الأطفال دون الخامسة يسببها الإسهال الناتج عن تلوث المياه. كذلك يساهم تلوث الماء في ارتفاع معدلات الإصابة بالبلهارسيا والالتهاب الكبدي الذي تسجل مصر في معدلات الإصابة به مركزاً متقدماً على مستوى العالم.

ولا تتوقف عمليات تلويث الماء في مصر إلا عند فاه شاربها. فما زال لخزانات المياه الموجودة أعلى أسطح البنايات دور تستمده من ضعف الوعي الشعبي وغياب الرقابة عليها، حيث قد تخالف كثيراً من المعايير والمواصفات الفنية التي تضمن أمن وسلامة مياهها، خاصة ما يتعلق باختيار السعة المناسبة للخزان والتي تضمن عدم ركون الماء به لفترات طويلة ومتابعة تنظيفه بطرق صحية وبصفة دورية، فيما يستعين بعض المستنيرين من ذوي القدرة المالية بشراء الفلاتر التي هي الأخرى إن لم يتم اختيارها بوعي وتخضع للمتابعة الدورية فإنها قد تكون سبباً إضافياً لتلوث الماء. غالباً ما يقاطع المواطن المصري تلك الحقائق المزعجة بـ «سمِ الله ..واشرب عالبركة»، وهو بذلك يستجدي قوة سماوية عليا تعينه على قهره وضعفه وقلة حيلته، بينما بالتندر والفكاهة يُسكن مخاوفه وينتزع ضحكات صاخبة تتغلب بالحياة على أذرع المرض والموت التي تلوح أمامه وتحاصره.

شح الماء

يلوح شح الماء في الأفق ليفاقم الأزمة، حيث تصب التقديرات نحو وصول مصر لمرحلة الشح المائي بحلول العام 2025، وهو ما يعني أن يصل نصيب الفرد من الماء الى حوالي 500 متر مكعب في السنة. وتعتمد مصر على النيل كمصدر رئيس للمياه يمدها بحوالي 55.5 مليار متر مكعب في العام. ونظراً لندرة الأمطار واختلاط نسبة كبيرة منها بمياه الصرف الصحي للمنازل – نتيجة انسداد مصارف الأمطار أو غيابها التام، فإن ما يستفاد منه لا يتجاوز 1.3 مليار متر مكعب في العام. من ناحية أخرى، توجد المياه الجوفيه في مصر على أعماق كبيرة تصعّب الاستفادة المرجوة منها. ورغم تقديرها بحوالي 40 الف مليار متر مكعب، فإن المستفاد منها لا يتجاوز 2 مليار متر مكعب بحسب احصاءات وزاة الموارد المائية والري في مصر 2014، فيما يُعَول كثيراً على «ترشيد الاستهلاك» كحل هام يتداوله الخبراء والمسؤولون عبر المنابر الإعلامية. وهو يطلق هكذا، عاماً، بصحبة صور لبعض السلوكيات الإسرافية في الماء، تخاطب الضمير فقط من دون رسم آلية جادة توزع المهام بما يبشر بنتائج واقعية على الأرض، مع مداراة العجز المادي والعلمي والتقني عن اقتفاء السبل التقنية الحديثة للتغلب على فقر الماء. وإزاء مشكلات المياه في مصر، يبدو كل جديد هيّنا وإن كان ليس هيناً بذاته، ولكنه يهون أمام بؤسنا التقليدي، والبرَكة وقاية البسطاء من المهالك من أشباح المرض وعلاجه.

بسمة فؤاد

باحثة من مصر

العربي السفير

قضية

7 ملايين دولار هي قيمة المنحة الاضافية التي قدّمها البنك الدولي لجيبوتي من أجل تحسين أداء القطاع السياحي. وحسب ممثل البنك الدولي في جيبوتي، فتحسين القطاع يساهم في خفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال. ووفق البنك، فهناك 40 في المئة من سكان جيبوتي يعيشون في فقر مدقع.

مصر بين الدولة والنظام السياسي

«مفيش حاجة اسمها نظام.. مفيش حاجة اسمها إسقاط النظام.. في دولة مصرية، الشعب المصري ينتخب، يأتي رئيس يمسك دولة واقفة على حيلها، مش نظام كل شوية يتغير ولما يتغير يقولوا لا. هي دولة مصرية»، هذه بعض مفردات إحدى خطب الرئيس المصري في الأيام الأخيرة من العام الفائت. لم تخل خطبة من خطبه من مفردة «الدولة» وكتابها المقدس. فالرئيس يحاول منذ بداية صعوده للسلطة محو الفجوة بين ما يمكن تسميته «النظام السياسي» والدولة، بل ومحو الخطوط الفاصلة بينهما.

بدأ هذا الخطاب منذ اليوم الأول للثورة: هيبة الدولة. الثورة هتفت «الشعب يريد إسقاط النظام»، ولم تذكر الدولة من قريب أو بعيد، حتى أن الثوار لم يقتحموا مبنى الإذاعة والتلفزيون في القاهرة («ماسبيرو»)، لاعتبارهم إياه مؤسسة تابعة للدولة ويجب الحفاظ عليها والاستفادة منها حينما تنتصر الثورة، وكذلك الحال مع «مجمع التحرير»، رمز البيروقراطية المصرية الحديثة. صحيح أنه لم يكن واضحاً ما المقصود بـ «النظام» تحديداً. ولكن الثورة نجحت في بلورة عدة أهداف للهجوم عليه، مثل الحزب الوطني والرئيس مبارك والداخلية. وفي ظل حكم مبارك، يكون النظام السياسي هو الرئيس والبرلمان والحزب الحاكم، وكان يُصنَّف كنظام شبه رئاسي أميل للنظم الرئاسية الصريحة. في أثناء الحدث الثوري، كان هناك رأي عام يرى خروج الدولة كأجهزة وسيادة وحدود (إقليم) من دائرة الصراع، فلم يطالب أحد بإلغاء أي معْلم من معالم الدولة القومية الحديثة في الفترة الأولى من الثورة، باستثناء «الداخلية» باعتبارها اليد الباطشة للنظام، وليس كأحد أجهزة الدولة. يرجع ذلك لأمرين: الأول هو التصدي بالضد لخطاب السلطة في عصر مبارك وأثناء قيام الثورة، والذي كان يردّ أي تحرك سياسي واجتماعي إلى «محاولات الصهيونية العالمية والغرب وإسرائيل وأميركا» الخ.. لتفكيك الدولة بمصر. وأما الثاني فيتعلق بعدم اكتمال رؤية واضحة للثورة للتعامل مع جهاز الدولة، وغياب إستراتيجيتها لهذه الجهة. وأخيراً، يصعب على أي حركة سياسية أن تقنع قطاع واسع من الجمهور بأن يهاجم «الدولة» ذاتها، فهي وجود غامض، بينما يكون الانقضاض على النظام السياسي أمراً أسهل وأكثر يقيناً إذا ما نجح، حيث يتم تغيير طبيعة ونمط السلطة الحاكمة، هي ونظامها السياسي.

كان رد فعل السلطة على الحدث الثوري هو محاولة شيطنته وإخراجه من كونه موجه ضد النظام لكونه خطراً على سيادة الدولة. وبالفعل، بعد سقوط مبارك، صار خطاب الثورة المضادة يرتكز على مقولة «خلاص النظام سقط، أنتم الآن تهاجمون مؤسسات الدولة».

خطة الرئيس

جاء الجنرال السيسي بعد مرحلة طويلة من الصراع السياسي. وهو حاول إغلاق أي مساحة للانقضاض عليه ومعارضته، وذلك بالتوحد مع الدولة. أي أنه يريد أن يَحول دون فصله عن الدولة وجعله في خانة «النظام السياسي» الذي يسعى الناس لإسقاطه. ولهذا فهو يردد كثيراً في لقاءاته وخطبه أن أي احتجاج هو زعزعة وتفكيك للدولة. كما أن الرجل جاء من قلب أحد أجهزة الدولة السيادية، ولم يسبق له أن تقلّد أي منصب سياسي، ولم ينخرط في أي عمل سياسي، فلم يكن نائباً للرئيس أو أحد كوادر الاتحاد الاشتراكي أو حتى عضواً في الحزب الوطني. وبالتالي فهو يعرف الدولة وليس نظام الحكم، وكل ما يتعلق بعالم السياسة وفضائه وتركيباته المختلفة، لا يمثل له شيئاً..

لماذا لا يقوم السيسي بتركيب نظام سياسي ما (حزب حاكم، برلمان) سواء شبه رئاسي أو رئاسي حتى مع مخالفة الدستور؟ ببساطة كي لا يفقد الشرعية والصيغة التي طرح نفسه من خلالها على الشعب. فطبقاً لرؤيته، هناك شعب (متوحد وملتف حول الدولة) وهناك قائد تحلّ فيه الدولة.. اما الدولة ذاتها فيتم التعبير عنها بأقصى صورها الحداثية: من جهة كتلة مادية ضخمة تعبر عنها المؤسسات، بموظفيها وجدرانها، ومن جهة ثانية جانب «ميتافيزيقي»، أي أن الدولة بحدودها ومؤسساتها هي مقدسة كفكرة، وهي التي تقوم بخلق الوجود الاجتماعي لأفرادها، وهي مفارِقة لهم ومتجاوزة عنهم.. وهي أحياناً، طبقاً للأغاني والخُطب الوطنية، أبدية وأزلية، ويجب الدفاع عنها حتى لو تطلب الأمر القتل أو التضحية بأبناء المجتمع.

ويأخذ الشعب طابعاً ميتافيزيقياً هو الآخر. فهو واحد، غير قابل للانقسام أو الاختلاف، ولديه هوية وقيم ثابتة لا تتغير، وهو مقدس وأفضل شعوب الأمم كافة. وكلا الدولة والشعب واحد متوحد. الأمر لا يخلو من التناقضَ الحاد، حيث إن الدولة والشعب متحدان، إلا أن الدولة مفارِقة للشعب ككيان أسمى يرتقي فوقه ويقوم بتنميته وتحديثه ومنحه الحياة. الخطير فيما سبق ليس أن هذه الرؤية هى هجين بين دولة يوليو والسيسي وقوى الثورة المضادة ومؤسسة الجيش، بل هو في تبني قطاعات من المجتمع لهذه الرؤية وإعادة إنتاجها للخطاب نفسه. ففي داخل العائلة الواحدة، يتم اتهام الشباب الذين شاركوا في الثورة أو تعاطفوا معها ـ بالطبع لا يعني هذا أن شباب مصر كلهم شاركوا في الثورة، وأن الأكبر سناً كلهم ثورة مضادة – بأنهم خونة، وأن مهاجمة السيسي هي مهاجمة للدولة ولمخلصها من السقوط. والسيسي يعلم ذلك جيداً، ويحاول استخدام كل الطاقات والأساليب الخطابية والأجهزة.. لترسيخ كونه مخلص الدولة التي تنهار. يستخدم الأزهر والكنيسة، ويلجأ إلى جهاز الأسرة، وعلى رأسه الأم المصرية التي يوجه لها خطابه، حتى تقوم بتصحيح المسار إذا ما انحرف أبناؤها وهاجموا الدولة أو حتى احتجوا مطالبين بتحسين ظروف المعيشة.

الانتخابات البرلمانية

لو ثمة انتخابات نيابية، فالمشير يريد قائمة موحدة يتم الاتفاق عليها بين القوى السياسية المختلفة. التأويل الأول لهذا الأمر يعني غياب الديموقراطية. لكن الأهم هو أن الجنرال، كرجل عسكري يخوض معركة، لا يريد ولا يقبل بفكرتي الصراع والاختلاف. ثمة خطر مفترض على الدولة لا يتحمله واجب الوقت والمرحلة، ولا تتحمله الحرب القائمة. ولهذا فهو اقترح على القوى السياسية التي هي، تعريفاً، أطر لعمليات الصراع والتدافع الاجتماعي حول المصالح المختلفة في المجتمع، والتي تمثّلها، عمل قائمة موحدة. تقوم هذه النظرة على إلغاء ونفي ليس السياسة فحسب بل الصراع أيضاً، الذي هو وفق هذه النظرة، صراع الدولة مع أعدائها فحسب، وما دونه خيانة محققة. والسيسي ليس مجرد حاكم فرد متسلط، بل هو ممثل لقوى الجيش في سدة الحكم، كرجل عسكري وليس مدني أو قادم من خلفية عسكرية.

كما أن الانتخابات البرلمانية ستؤدي إلى تركيب نظام سياسي وتحديد آلياته وتفعيل الدستور. وطبقاً للدستور، فسيكون هناك نظام شبه رئاسي يتنازع فيه رئيس الوزراء السلطة التنفيذية، التي تمتلك قدراً كبيراً من الاستقلالية، مع الرئيس. وسيعني ذلك ايضاً التنازع على السلطة التشريعية بين السيسي والبرلمان المنتخب. وبعيداً عن الديموقراطية والسلطوية، فبالنسبة لرجل عسكري يرى نفسه مكلفاً بمهمة مقدسة، سيعني هذا كله مزيداً من الإجراءات التشاركية بينه وبين تلك المؤسسات، وتنازع السلطات، ما سيتطلب قدراً كبيراً من المساومات والمفاوضات، ما سيؤدي الى تحجيم لحرية حركته كسيد مهيمن على جهاز الدولة، وسيعني عبئاً جديداً ممثلًا بنظام سياسي عليه أن يتحرك به ومعه. بينما الجنرال يريد كل المساحة والسلطات الممكنة للمناورة والحركة والتشريع.. فالرجل أصدر أكثر من 300 قانون بدون برلمان، كثير منها يخالف الدستور نفسه، وبعضها صدر أثناء الرئيس «الشرفي»، عدلي منصور، الذي لم يكن أكثر من واجهة يحكم السيسي من خلفها، هو ومؤسسة الجيش.

الجنرال لا يريد حاجزاً بينه وبين الجمهور. هو والشعب والدولة، ولا ثالث لهما. ولا يوجد في الساحة حالياً ما يمكن أن يكون مُرْض بالنسبة للسيسي. فما يسمى بالقوة المدنية سيعني فُتح المجال السياسي، ولو شكلياً، للديموقراطية والصراع والمعارضة، كما سيعني مناطحة بعض القوى النيوليبرالية له على مستوى السيادة والتشريعات، من خلال البرلمان أو بوجود وكلاء لها داخل البرلمان، (مثال ساويرس ولو على مستويات صغرى). كما أنه في حال ساءت الأمور في الداخل، ودخلت البلاد في موجة كبيرة من الاضطرابات، فيمكن نظرياً للبرلمان سحب الثقة من الرئيس وإسقاط شرعيته. المشكلة انه ليس للسيسي ركيزة سياسية مدنية مبنية ومتغلغلة في أجهزة الدولة، وهو لا يمكنه الاعتماد على رجال مبارك، لأن مشروع هذا الأخير يقوم على اللامؤسسية وتفكيك الدولة، بينما يقع في صلب مشروع السيسي محاولة استعادة القوة والهيبة لأجهزة الدولة.

سيكون تأسيس أي نظام سياسي بمثابة حصان طروادة للغاية التي اعتمدها السيسي في الحكم. ولذا قام هذا الأخير بإعادة موضعة الثورة بينه وبين الدولة. والصياغة واضحة للجميع: إذا أردتم الثورة هذه المرة فلن تكون على النظام، بل على الدولة ذاتها. كما أنه أعاد موضعة الجيش بينه وبين الشعب، حتى لا يعطي الجيش، كمؤسسة، أي فرصة للتخلي عنه: هو ممثل الجيش، ظهيره الأول والأخير. ولذا خرج علينا المشير ليعلن ترشحه بزيه العسكري وببدلة العمليات.

أي أن رسالة الرجل لنا وللجيش هي أن الترشح ليس عملية سياسية، بل مهمة عسكرية كلفته بها المؤسسة. فهل تنجح هذه الوجهة في التأسيس لشرعية الحكم؟ وهل هي كافية، وما مداها؟

صدّام الجميلي – العراق

علي الرجّال
باحث في علم الاجتماع السياسي
متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

السير على المياه

ليسوا من سبط الأنبياء الذين ساروا على المياه، في الوقت الذي تعثّر أتباعهم بالسير على اليابسة. وليسوا من أرومة من كانوا يلمسوها بعصاهم فيتجمّد ماؤها ليعبروا بأمان ويبتلّ مطاردوهم في لجتها، ولم يقضوا في جوف حيتانها أياماً، قبل أن تترفق بعذاباتهم وتخرجهم محملين بأبجديات الصبر والمقدرة على مواجهة محن الوقوع في التهلكة.

هم من الذين لا يعرفون المياه إلا شحيحة، تقطر من صنابير نحاسية، يتبدّد ماؤها قبل الوصول إلى بيوتهم، وقد تسرّبت في دربها الطويل من شقوق الأنابيب المعدنية التي تآكلها الصدأ والثقوب التي لا تلتئم.. ومن توفرت له النعم منهم، قاده أهله إلى أحواض مائية، يستنشق ماءها ويزفره في سعال طويل.

قدّسوا اليابسة لثباتها تحت أقدامهم الزلقة، ولرحمتها بعظام أجدادهم، ولإحساسهم الدائم بعزم اللصوص سلبهم إياها. تراهم كأوتاد مدبّبة مدقوقين في ترابها السبخ، في صخرها الصوان، تلاصقوا بها حتى حملت وجوههم لون ترابها، وهي لما تزلّ تكرم أجسادهم الشابة الماضية إليها قبل الأوان، فتخصبهم في جوفها، لتستنبتهم شيح وزوفاء وإكليل جبل وطيّون وزعتر.. وشقائق نعمان. لكنهم في هذه السنوات معنيون بعبور البحر من ضفة إلى ضفة. يقفون على الشاطئ فلا يرون الضفة الأخرى. «واسع هذا البحر، متباعدة ضفتاه»، «وعميق، أليس كذلك؟»

ها هو البحر من أمامهم والصحراء التي لا تنتهي من ورائهم. لكن مثل هذا الكلام لم يعد كافياً، تتوجب معرفة البلدان والكيفيات التي يتم العبور إليها، وشروط أصحاب القوارب وأجورهم واحتيالاتهم التي لا تنتهي، ومعرفة البلدان التي فقدت السيطرة على شواطئها، بفعل تدمير دولها وتبعثر ريح سلطتها.

في أول الترحل من مدينته إلى دمشق، نجا بأعاجيب من حواجز الثوار الذي خال نفسه واحداً منهم. وتيقن في عَمّان أن سقف مكانه، رغم الشهادات التي سهر الليالي ليحصلها، وحسبها ستعوّضه عن الضعف السلالي في عموده الفقري، لن يكون إلا «صبي المقهى» الذي عمل فيه على تقديم أكواب الشاي وفناجين القهوة، وإن ترقّى فسيعمل محاسباً فيه.

أوصلته المناقشات مع مَن باتوا يُعرَفون بـ «الجالية السورية» أو «النازحين السوريين» ربما تمييزاً عن «النازحين العراقيين» أو «اللاجئين الفلسطينيين»، وبعد التحريات الطويلة مع مَن التقى بهم منهم، أن ليبيا هي المكان المناسب للعبور الانتقالي. ليبيا التي وقعت بين جنون سلطتها وعنجهيتها، ودوسها على كل المطالب التي تقدم بها أبناؤها، وبين الحلف الأطلسي الذي لا يحمل من البرامج التحررية الافتراضية إلا الخراب، خراب الدول وتذرير المجتمعات، ومتابعة الإشراف على دمارها الذاتي، بعد العمل على إغلاق المخارج الممكنة. انتقل في البداية من عمان إلى الجزائر، بعدما تيقن من توقف الرحلات الجوية إلى ليبيا، وتعقد شروط الدخول إلى مصر. هبطت الطائرة في مطار «هواري بومدين» اسم الرئيس الراحل الذي يذكّر بالثورة الجزائرية وبالمد التحرري للشعوب العربية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وقد يذكّر بمآلهما كذلك.

انتقل بالطائرة مع مجموعة من السوريين، بعد إقامة يومين في العاصمة، إلى منطقة «وادي سوف» في الجنوب، ومنها تابع برحلة في البر استغرقت ست عشرة ساعة إلى منطقة «الدبداب». هناك التقى بعائلات من سوريا فيها العديد من الأطفال والنساء، بينهن مرضعات وحوامل. «ترى كيف احتملن الوصول إلى هنا، وأنا الشاب المفرد أنهكت، ولا أحمل سوى حقيبة رياضية ولا أتحمل مسؤولية أحد»... ومن هناك انتقلوا إلى منطقة «عين ميناس» وهم داخل سيارات «جيب» أوصلتهم إلى الطرف الليبي من «غدامس»، حيث كان في انتظارهم أشخاص بسيارات عسكرية مستولى عليها، ولا تزال أبوابها تحتفظ بشعار وزارة الدفاع الليبية – هيئة الأركان. تأكد الحراس الليبيون الذين يرجّح أن يكونوا من «عشائر الزنتان»، من أعدادهم، قبل أن يدخلوهم إلى غرفة بيت ريفي.. وجلسوا بعد ذلك أمام نوافذه، يدخنون الحشيش طيلة الليل.

انتقلوا في الصباح من «غدامس» في الصحراء الليبية إلى «زوارة» على شاطئ البحر المتوسط، بشاحنة لنقل اللحوم المذبوحة، وكان عددهم ستين، منهم عشرون امرأة وطفل. تنشقوا خلال السفر ذاك الهواء من فتحة وحيدة في أعلى السقف.

تساءلوا حينما سمعوا اسم القوارب، «قوارب النجاة» هذه التي تتسرّب المياه من قاعها ويكاد يقلبها الموج الخفيف، إن كانت هذه كذلك، فإذاً ترى كيف تكون قوارب الموت. جمعتهم المصادفات في بيت أغلقت رتاجات أبوابه، كأنه سجن، تجمّعت في جوفه الجماعات المسلحة التي امتهنت التهريب البري، ممن يوصلهم إليها سماسرة، لتصطادهم بكمائن من وعود معسولة، رغم أنهم لا يحتاجون إلى من يصطادهم، فقد دفعتهم الأقدار إلى البحث عن هذه الجماعات التي اختبرت التهريب وعرفت أحابيله وكمائنه، ومكامن ضعف الكائنات البشرية الهاربة من أنظمتها وفقرها وذلها.

يحنّ المرء، وهو في عرض البحر، إلى أرض صلبة، تحتمل بصبر السير فوقها بأحذية خشنة، لا قارب يترنح، ويخرج الراكبون فيه كل ما في جوفهم.

– أينتظرك أحد في تلك البلاد، كأن يقف قبالة الشاطئ، ويلوّح لك بالمنديل، ويضمك إلى صدره لحظة تنزل على الرصيف.

– لا أحد ينتظرني. مَن انتظرني لسنوات واقفاً على الشرفة تركته هناك. والتفتَ بعناء، محرراً ذراعيه من ضغط الذين يجلسون قربه، وأشار بكفه إلى الخلف، فلم يرَ إلا البحر كموكب أزرق لانهائي.

انتظر الترحيل إلى مخيم جالساً على حجر، واضعاً حقيبته القماشية بين ساقيه.. ولحظة سمع رجال أفارقة يدّعون أمام اللجنة أنهم سوريون ليحظوا بالقبول وربما بالمعاملة الحسنة، بينما يفتقد أهلها كل يوم هذا الانتماء، أحس بعصائر حارة تتسرّب من مدامعه وتبلل وجهه، انحنى على حقيبته مخفياً وجهه، منتظراً سماع اسمه، لا بتلك اللكنة الإيطالية المضيافة، بل بصوت أمه الواقفة على الشرفة.

عزيز تبسي
كاتب من سوريا

البيت المشنقة

يسرنا من مكتبنا الهندسي أن نقدم لكم إنجازنا الأكبر في السنوات العشر الماضية. لأول مرة في مصر والعالم العربي والكرة الأرضية نقدم لعملائنا بيتاً على شكل مشنقة.

يتكون البيت من جناحَين رئيسيين. هناك جناح العقدة أو الأنشوطة، ويحوي بداخله «الأنتريه» والصالون والمطبخ، وهناك جناح الحبل، ويتكون من ممر طويل تنفتح عليه غرف النوم والحمام.

تصميمنا بسيط وذكي في الوقت نفسه: رقعة دائرية وممر. سيقول قائل، وما الجديد؟ فبيوت كثيرة مصممة على هيئة دائرة وممر. نقول نحن إن هذا صحيح ظاهرياً، ولكن الموضوع يختلف في العمق. أثبتت دراساتنا أن العائلة تقضي وقتاً في الصالة، يشاهدون التلفزيون أو يتكلمون أو يأكلون أو أي شيء آخر، وهذا ليس في مصلحة العائلة (ولا العائلة الكبرى التي هي مصر)، لأن البلد لا يحتاج الآن للكلام ولا لسماع الأخبار. ووصلنا إلى نتيجة أن جناح العقدة (الأنتريه والصالون والمطبخ) هو أخطر جزء على العائلة وبالتالي على الوطن، فصممنا أرضيته بشكل هش وقابل للسقوط بسهولة.

وفي جناح «الحبل»، أو الممر الطويل، والمتكون من غرف النوم والحمام، أضفنا رافعة معدنية، يمكن بإدارتها أن تكسر أرضية الصالة بحيث تكون غير قابلة للجلوس فيها، فيما يحاكي بالضبط عمل المشنقة. تكة صغيرة وينتهي كل شيء، كل الحوارات بين أبناء العائلة، كل الأخبار السياسية الصادرة من التلفزيون، كل الوجبات التي يأكلها البشر سوياً، كل هذا الكلام الفارغ سينتهي في غمضة عين.

كان هذا هو تصورنا المبدئي الذي قام بصياغته حفنة من أفضل مهندسي وفلاسفة البلد. ولكن أحد عملائنا المميزين أضاف سؤالاً آخر، وماذا لو تكلم أبناء العائلة في غرف النوم؟ وماذا لو وضعوا تلفزيوناتهم في غرف النوم؟ البشر مغامرون وغير مضمونين وقد يرتكبون في أية لحظة تصرفاً جنونياً. ولأننا لا نترك شيئاً للصدفة، فقد قررنا أن يكون في الرافعة المعدنية زراً قادراً على تكسير غرف النوم أيضاً، في حالة إذا ما استغلها أبناء العائلة في أي من هذه الأفعال المسيئة لشعبنا المصري العظيم.

ولكن أين تقع الرافعة إذاً؟ هنا بالتحديد يكمن الجزء العبقري في تصميمنا. تقع الرافعة في الحمام. الحمام هو الغرفة الأخيرة التي يجلس فيها الفرد بمفرده، لا يشاهد التلفزيون، لا يتكلم في شيء قادر على إسقاط الدولة، لا يدبر مؤامرات مع الإرهابيين ضد السيسي. الحمام هو حجر أساس شقتنا الجديدة بتصميمها الذكي والمتطور.

شعارنا: عزيزي رب الأسرة، تخلص من الجميع وابقَ وحدك في الحمام.

نص نائل الطوخي ورسم مخلوف

العربي السفير

5 ملايين رأس ماشية هو مجموع ما صدّرته الصومال إلى أسواق الخليج العام الماضي (قيمتها 360 مليون دولار)، ما اعتبرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) «قياسياً» بفضل الاستثمارات الضخمة في مجال الوقاية من الأمراض الحيوانية. والرقم هو الأعلى لعدد الحيوانات الحيّة المصدرة من الصومال خلال السنوات العشرين الماضية.

متابعات

الأمراء لا يموتون في الحروب

تغير مسار «عاصفة الحزم» وحُسم مصيرها بعد أن صوّت البرلمان الباكستاني بالإجماع على منع استخدام الجيش الباكستاني في إطارها، وكذلك بعد أن تبين إن قيادة القوات المسلحة المصرية لم تكن راغبة بزج جيشها في حرب تبعد ألفي كيلومتر عن أراضيها. وبذلك لم يبق أمام السعودية والدول الخليجية الأربع سوى خياريْن: الاكتفاء بنتائج ثلاثة أو أربعة أسابيع من القصف الجوي وقبول مبادرات تهدئة برعاية دولية تقود إلى تسوية بين الأطراف اليمنية، أو، وهو ما حصل، الاستمرار في شن الغارات الجوية على اليمن حتى بعد أن تقلصت الأهداف التي يمكن قصفها بالطائرات.

الحرب البرية: الخيار المستبعد

لم يكن باستطاعة مخططي «عاصفة الحزم» إعادة تنظيم حساباتهم لاعتماد خيار ثالث يتمثل في قيام القوات المسلحة للدول الخليجية الخمس بشن هجوم بري ـ بحري يُفضي إلى إنجاز عسكري كاف لتبرير الحرب وأكلافها البشرية والسياسية والمادية. فمثّل ذلك الخيار يتطلب أن تقدِّم السعودية نفسها العديد البشري اللازم لشن تلك الحرب في جبال اليمن وسهولها. أما القوات المسلحة في الدول الخليجية الأربع الأخرى فليس لديها ما تقدمه سوى المشاركة الرمزية. فجيوش هذه الدول لا تمتلك خبرة قتالية فيما عدا تلك التي يمتلكها آلاف الضباط والجنود الذين تستعيرهم هذه الدول عبر اتفاقيات التعاون العسكري مع باكستان والأردن.. وحتى اليمن.

كان على مخططي «عاصفة الحزم» للقيام بحملة برية بدون الباكستانيين والمصريين، إعادة تأهيل القوات المسلحة السعودية وتدريبها لمهمات تتخطى المناوشات الحدودية المتكررة منذ عقود مع عُمان وأبو ظبي والكويت وقطر واليمن شمالاً وجنوباً. ولكن ذلك لم يكن ممكناً بعد أن بدأت عاصفة الحزم. ومما يزيد من صعوبة هذه المهمة أن اتفاقيات «تحديث وتدريب» القوات المسلحة التي عقدتها السعودية منذ 1975 مع الولايات المتحدة الأميركية (البنتاغون والشركات العسكرية الخاصة) كانت تهدف إلى تأهيل تلك القوات للقيام بدورمحدد يتمثل في توفير الإسناد والدعم لقوات دول أخرى تقوم بالمهمات القتالية. وهو ما فعلته بنجاح ملحوظ في «حرب تحرير الكويت» في 1991، وقبلها في معارك «تحرير الحرم المكي» في 1979.

طبيعة المأزق

يكتسب الحديث عن أن القوات المسلحة هي «درع الدولة وضمانة سيادتها»، أو أنها «أداة في أيدي الطبقة الحاكمة» معانيَ إضافية في السعودية كما في بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي. ففي هذه البلدان، تتماهى العوائل الحاكمة مع الطبقة الحاكمة ومع الدولة، وبهذا، تصبح القوات المسلحة درع العائلة المالكة وأداتها لضمان استقرار حكمها وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية. لا تنحصر التهديدات الداخلية في الحركات الاحتجاجية لفئات من السكان، بل وأيضاً في الخلافات بين الأجنحة المتنافسة في كل عائلة مالكة. تتضح انعكاسات تقدير جدية هذه التهديدات في الفروع التي تنقسم إليها القوات المسلحة في كل واحد من بلدان مجلس التعاون الخليجي (عدا عُمان). وبدون الدخول في التفاصيل، يمثل كل فرع من فروع القوات المسلحة والحرس الوطني وقوات الداخلية والأمن (علاوة على حرس الحدود والحرس الملكي وأجهزة مخابرات متعددة)، امتدادات لأجنحة العائلة المالكة بما يحصر آثار التنافس بينها في حدود يمكن التحكم فيها. ومن جهة أخرى، يضمن حصر المراتب القيادية والتنفيذية العليا في القوات المسلحة في أيدي كبار أبناء العائلة المالكة، ألا تُبْعث من جديد محاولات «الضباط الأحرار» التي شهدتها السعودية حتى منتصف الستينيات.

انعكس ربط القوات المسلحة بأجنحة العائلة المالكة على تركيبة كل فرع من فروعها. إلا أنها جميعاً تعاني من خلل بنيوي يتمثل في الفوارق الشاسعة بين مراتبها العليا والدنيا. يتولى أبناء العائلة المالكة المراتب العليا في القوات العسكرية والحرس الوطني والأجهزة الأمنية السعودية، ويليهم أبناء الشرائح الغنية في القبائل السعودية، وخاصة تلك التي اكتسبت حق توريد الضباط بسبب مشاركتها (التي توثقها سرديات متوارثة) في الغزوات والاشتباكات القبلية التي مهدت قبل ثمانية عقود لنجاح عبد العزيز بن سعود في إقامة مملكته. أما أغلب الجنود في القوات العسكرية والحرس الوطني وأجهزة الأمن، فيتم تنسيبهم من بين أبناء القبائل الذين لم تتوفر لهم إمكانيات تحصيل تعليمي في مدارس نظامية، إما لسكنهم في مناطق نائية مهمشة أو بسبب فقر عوائلهم. لا يجد هؤلاء في السعودية، كما في بقية بلدان العالم الثالث، سوى الالتحاق بأحد فروع القوات المسلحة والحرس الوطني وحرس الحدود والأمن. وقد شكل هؤلاء الفقراء المخزون البشري الذي تغرف السلطات السعودية منه ما يكفي لإدامة أجهزتها العسكرية والأمنية. وتبدو المفارقة في أن حرمان مناطق تلك القبائل من الخدمات وفقر سكانها وحرمان ابنائها من التعليم قد أنتج ما يعتبره هؤلاء الجنود امتيازاً يختصون به عن بقية الفئات الفقيرة في بلادهم. فطريقهم إلى الوظيفة المستقرة سريعٌ ومأمون في بلد تزيد نسبة العاطلين فيه على 12 في المئة، ويمثل حاملو الشهادات الجامعية أكثر من 44 في المئة منهم.

أقتل وانقتل واترك الباقي علينا

ليس من السهل أن تخفي مشاعر «الامتياز» التي يتمتع بها الجنود السعوديون حقيقة أنهم الوقود والضحايا في كل النزاعات المسلحة التي خاضتها المملكة السعودية منذ مساهمتها في حرب فلسطين عام 1948 وحتى عاصفة الحزم. فالقوائم الرسمية بأسماء الشهداء السعوديين منذ حرب فلسطين وحتى المناوشات الحدودية في شمال اليمن في 2009 لا تتضمن اسماً لفرد ينتمي للعائلة المالكة. ولا تتضمن القوائم التي تنشرها الصحف السعودية تباعاً بأسماء من سقطوا قتلى أو جرحى بسبب عاصفة الحزم إسم أحد من آل سعود. ولعل في هذه المفارقة بعض ما يفسر الاهتمام الإعلامي بنشر الخطب التي يلقيها كبار رجال الدين على الجنود أثناء زياراتهم إلى «خطوط الجبهة» لتحريضهم على طاعة ولاة الأمر، وتذكيرهم بتفاصيل ما تحويه جنات النعيم التي تنتظر من يستشهد منهم في معارك «الجهاد ضد الذين يعادون التوحيد».

إلا أن ما هو أهم من خطب رجال الدين هو الإعلان عن تقديم مشروع «نظام شهيد» لإقراره في مجلس الشورى. يمنح النظام المقترح لكل «شهداء الواجب ومن في حكمهم» عدداً من المزايا التي تشمل منح الشهيد وساماً وترقية للمرتبة التالية لمرتبته، علاوة على تسديد جميع ديونه المستحقة، وصرف مليون ريال لأسرته، وتحسين أوضاعها المعيشية بما في ذلك اعتماد راتب شهري بمبلغ 5 آلاف ريال لوالديْ كل شهيد. وتضمّن مشروع النظام المقترح، استثناء أفراد أسرة الشهيد من شروط شغل الوظائف المدنية والعسكرية، ومنحهم فرص النقل داخل الأجهزة الحكومية، بالإضافة إلى نصه على توظيف زوجات الشهيد وأولاده وبناته. ويُمنح أبناء الشهيد الأفضلية في القبول في الجامعات والكليات العسكرية والمهنية، والابتعاث الداخلي والخارجي. وفي حال غير المتزوجين، يتم توظيف اثنين من إخوته وأخواته.

لا يمكن معرفة تأثير تلك الخطب وحوافز الاستشهاد في هذه الدنيا والآخرة على معنويات الجنود السعوديين. إلا أن أحد التعليقات التي قرأتها بدت متشككة في جدية الأمر. وأشار التعليق إلى ان الملك فهد كان قد أصدر قبل عشرين عاماً قراراً شبيهاً بصرف مبلغ نصف مليون ريال لأبناء الشهداء والمصابين في «حرب تحرير الكويت». إلا أن الأمر الملكي لم يوضع موضع التنفيذ حتى الآن برغم مرور عشرين سنة عليه. من جهتهم، لن يحتاج الأمراء وبقية أصحاب المراتب العليا إلى خطب رجال الدين. ففي الحروب أغلب من يموت هم من الفقراء.

عبد الهادي خلف

أستاذ علم الاجتماع السياسي
في جامعة لوند ـ السويد، من البحرين

حلم..

جرجس لطفي / مصر

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ عرش الملكة فريدة في قلب ربة البيت المغربية. محمد بنعزيز
ـ قطار الخصخصة، هل عاد إلى «محطة مصر»؟ منى سليم
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

أحكام إعدام بالجملة في مصر

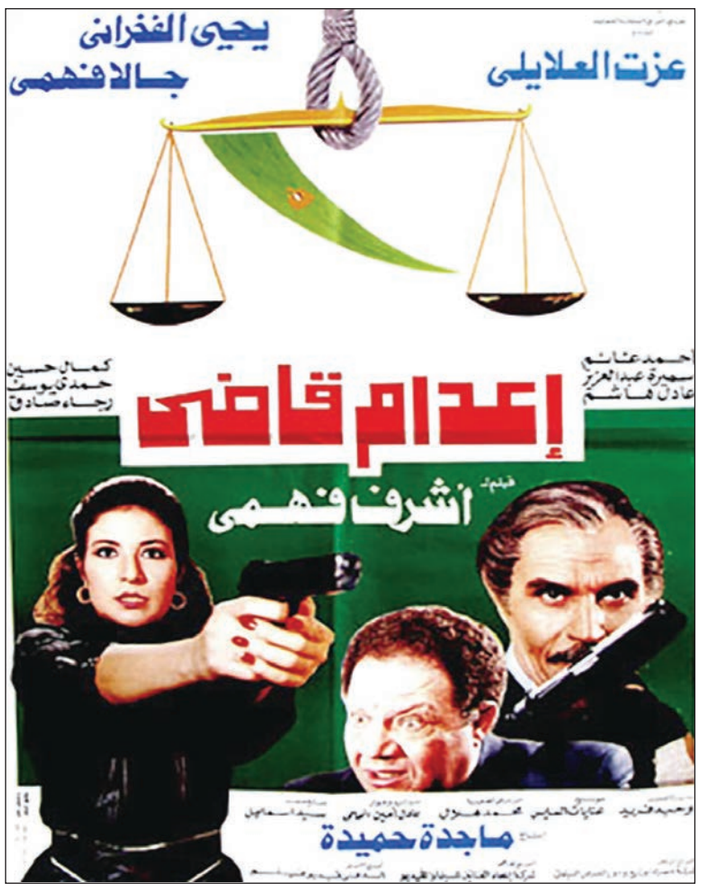

مدونات

الموت في اليمن

لا مُفاضلة في الموت، والقتلة يتحمّلون «الوزر» ذاته تجاه ضحاياهم. لا امتياز يجعل من القاتل الخارجي وحشاً بينما القاتل المحلّي ألطف! وكون المرء ضحية لا يختلف لديه كونه قُتل بصاروخ طائرة أو قذيفة دبابة، فالمحصلة أنه ميّت بينما قاتله ينعم بالحياة.

لا تقيموا موازين وسخة تمنح امتيازاً لموت عن موت، ولقاتل عن قاتل. فنحن لسنا تفصيلاً عارضاً يتمّ حسابه من زاوية مصالح ووجهة نظر أنصار الموت الحوثيّ والسعودي. فالقيمة الوطنية الحقيقية لأي موقف من أي طرف، تأتي من حرصه على حياة اليمنيين – جميع اليمنيين – وليس سوى ذلك.

إن الضمائر المختلة هي من تتسوّل المبررات للجرائم، وهي فقط من تسترخص الدم حين يُسفح على يد من تواليه وتشجعه!

من صفحة Maged Almadhaji على فايسبوك

عن داعش الرقّة

خلف السواد الذي ترتديه هذه المرأة يختبئ خوفٌ من «شبح» حوّل ساحة النعيم في مدينة الرقّة إلى ساحة للجحيم، حسب رواية ناجية، شاهدتْ فيها أكثر من 8 حالات إعدام بأم عينيها التي لا يظهر منهما إلا دمعات متتالية.

يُنقل الكثير من الحكايا عن ممارسات مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية داخل مناطق سيطرته في «ولاية الرقة»، لكن الواقع يبدو أنه أكثر سوءاً من القصص المتداولة.

خديجة لا تستطيع التصريح عن اسمها الحقيقي، فهي في طريق عودتها مرة ثانية إلى العالم الآخر، تخشى على من بقي مُكرهاً داخل الرقة. فكلّ من هو دون الخمسين، ممنوع عليه أن يخرج «إلى أرض الكفار».

تتعثر بعباءتها مع كل مرة ترتدي فيها «درع الإسلام»، على الرغم من أنها خلعت حجابها ونشرت شعرها فور انتهائنا من لقائها، «لك كرّهونا الدين ولاد الكلب»، تقول خديجة..

من صفحة maher Al-mounnes على فايسبوك

تمييز الفجيعة؟

لا واعية أكثر غيابا من شبابنا ممّن يخنقهم العلم وهم في طريقهم لهويتهم الرمادية.

نحن نُقتل والعالم يفكر بنا كخصم يواجه ظله الملون، رغم أن الحقيقة غير هذا. نكتب رأيا سياسيا وآخر عن الحب والزمن وكأننا نطير فوق القبور. هويتنا على محك من نار، ورغم ذلك يرتاب من يرتاب خائفا من تشتيت وطنيته التي بدأ في خياطتها منذ عقود ونقضها مراراً وكأنه «بنلوب»، ولكن مع يولسيس يستخدم البحر عظامه كناي، كاتب كلما قادته حرارة الوجد في صدره إلى البكاء بالحروف ارتعشت سلاميّاته البالية، لأنه يخشى أن تتفتّق الهوية رغم أن أنفاسه تذروها، هل اعتدنا أن نُقتل؟

هل يصعب وصل الفجيعة بأختها عبر الجدران؟ هل يستحيل تكويم الأسماء الذابلة بسبب النسيان السريع، وعرضها كإحصائية أو نافذة على الخراب؟ عمّا تبحث الكاميرا؟ هل تسجل جسدا لقاتل كنصر متباعد وتترك هزائم متراصة؟

(بالتزامن مع الانفجار بالقرب من المسرح الوطني العراقي)

من صفحة «زاهر موسى» على فايسبوك